محضر الجلسة رقم 906

التاريخ: الأربعاء 17 ذو الحجة 1434 (23 أكتوبر 2013).
الرئاسة: السيد كريم غلاب، رئيس مجلس النواب؛
الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة وإحدى عشر دقيقة مساءا.
جدول الأعمال: تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2014.

السيد كريم غلاب، رئيس مجلس النواب:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترمين،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع قانون المالية لسنة 2014.

المرجو الهدوء في القاعة.

إذن الكلمة للسيد وزير المالية، وأرجو السيدات والسادة النواب أن يلتحقوا بمقاعدهم حتى ننطلق، إن شاء الله، في هذه الجلسة. شكرا.

السيد وزير المالية، تفضلوا السيد الوزير.

الهدوء في القاعة من فضلكم.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب،
السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيد رئيس الحكومة،
السيد وزير الدولة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين لبسط الخطوط الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2014، هذا المشروع الذي ستكون مناقشته فرصة أخرى للحكومة كما للمؤسسة التشريعية، وللأغلبية كما للمعارضة، كي ينكب الجميع على تمحيص الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا، وكذا الإجراءات التي يقدمها المشروع، وما نتوخاه منها كتأثير إيجابي على مختلف الأصعدة، سواء الاجتماعية أو السياسية أو على مستوى علاقات المغرب الخارجية، اعتبارا لكون المجالين الاقتصادي والمالي حاسمين في صنع القرار وفي صنع الواقع وفي تحديد ما سيستقر عليه المستقبل.

كما يشرفني أن أبسط مشروعا تبلور بفضل جهود كبيرة وعطاء مشهود من مختلف القطاعات الحكومية، يترجم إرادة قوية وحزما ثابتا من لدن الحكومة، من أجل تعهد المسار التنموي لبلادنا بكل ما يستحق، باعتباره الإطار الذي تنتظم بداخله كل السياسات العمومية.

إن تقديم مشروع قانون المالية عادة ما يكون موعدا تشريعيا أساسيا وحاسما لتزكية الاختيارات السليمة ولتقويم ما يحتاج إلى تقويم ولتغيير ما يثبت عدم جدواه، في إطار من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفي إطار التكامل، كل من موقعه، بين الأغلبية والمعارضة، غايتنا جميعا أن نكون في مستوى تطلعات عاهلنا المفدى وانتظارات المواطنين، بمختلف فئاتهم وبمتلف انشغالاتهم.

السيدات والسادة المحترمون،

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يعتبر حلقة في مسلسل الإصلاحات التي نهجتها بلادنا تحت القيادة السامية لجلالة الملك، نصره الله، إصلاحات تندرج في صلب المشروع التنموي الشامل الذي على أساسه حققت بلادنا مكتسبات كبرى في مجال البناء وتدارك الخصاص، سواء تعلق الأمر بالبنى التحتية أو بتنويع وتحديث النسيج الاقتصادي أو بالتأطير المتوسط والبعيد المدى لمختلف القطاعات الحيوية ضمن استراتيجيات مدروسة، بدأت تعطي أكلها على مستوى بنية مصادر النمو، وسواء تعلق الأمر كذلك بالتنمية البشرية بمختلف أبعادها، باعتبارها الغاية القصوى من أي مشروع تنموي، أي توفير شروط العيش الكريم لكافة المواطنات والمواطنين.

ومن البديهي أن مشروعا بهذه المواصفات لا يمكن أن يكون ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية فحسب، بل إنه تجسيد "للنموذج المغربي المتميز"، لا في داخل البلاد فحسب، بل في خارجها أساسا، ذلك النموذج المتفرد النابت في تربة المغرب دون انغلاق، المنفتح على العالم، القوي بتعدد روافده الثقافية والحضارية.

تلكم هي المرتكزات الأساسية للنموذج المغربي التي تمده بقوة التماسك والإشعاع وقت الرخاء، وبقوة الاستقرار والثبات وقت الشدة، في ظل ثوابت الأمة ومقدساتها وفي ظل نظامها كملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

ويأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 في ظل ظرفية سياسية عالمية وجهوية دقيقة، تجعلنا نزن قوة وصلابة وفعالية نموذجنا المغربي الذي أهلنا للحفاظ على موقعنا المستقر وسط دوامة مستمرة ومحيط مضطرب، وبإمكانه أن يؤهلنا، إن استرشدنا بالحكمة والتبصر، لتحويل إكراهات هذه الظرفية إلى فرصة كبرى أمامنا لإعادة التموقع الاستراتيجي بما يخدم مصالح بلادنا على كافة الأصعدة، ويؤهلنا للعب الدور التاريخي الذي طالما لعبته

بلادنا بالمنطقة.

ولعل النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، في ظل إصرار الخصوم على عرقلة مساعي إنهاء الملف على أرضية المقترح الجدي الوحيد الموضوع على الطاولة اليوم، أي مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، يضعنا مجددا - كما كان الشأن في الماضي- أمام قوة الإجماع، إجماع الفعل وليس إجماع الموقف فحسب، كما جاء في الخطاب الملكي السامي الأخير بمناسبة افتتاح السنة التشريعية حين قال جلالته: "**ذلك أن قضية الصحراء ليست فقط مسؤولية ملك البلاد، وإنما هي أيضا قضية الجميع: مؤسسات الدولة والبرلمان والمجالس المنتخبة وكافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجميع المواطنين**"، وكما جاء أيضا على لسان جلالته: "**إن الوضع صعب، والأمور لم تحسم بعد، ومناورات خصوم وحدتنا الترابية لن تتوقف، مما قد يضع قضيتنا أمام تطورات حاسمة**".

وإلى جانب قضية وحدتنا الترابية، ورغم النجاحات التي حققتها بلادنا في السنوات الأخيرة، في الجانب المؤسساتي وبناء الدولة الحديثة، أو في جانب التصدي لصعوبات الظرفية الاقتصادية والمالية، فإن وضعنا الداخلي يبقى موسوما ببعض العوائق ذات التأثير الكبير، وأخص بالذكر أهم ملف بعد ملف الوحدة الترابية، أي ملف التعليم والتكوين، بحكم أنه مفتاح الحاضر والمستقبل، ما دام بناء العنصر البشري شرطا أوليا لبناء مغرب اليوم والغد.

وكما أن الوحدة الترابية قضية كل المغاربة، كذلك يجب أن يكون بناء مغاربة الغد قضية كل مغاربة اليوم، قضية تعلو فوق الاختلافات السياسية والإيديولوجية والمواقع الاجتماعية والمصالح الاقتصادية.

وبالإضافة لهذه الملفات الكبرى، هناك قضايا لا تقل أهمية، وفي مقدمتها التشغيل بالنسبة للشباب ومحاربة الفقر والهشاشة والاستجابة لتطلعات المقاولين، الصغار كما الكبار، وتيسير شروط إنتاج الثروة في ظروف الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة، بعيدا عن منطق الريع والفساد بمختلف ألوانه.

السيدان الرئيسان،
السيد رئيس الحكومة،
السيد ويزر الدولة،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

على المستويين الاقتصادي والمالي، يأتي إعداد هذا المشروع في ظل ظرفية تتسم بالتحسن التدريجي وطنيا ودوليا، لكن في ظل استمرار المخاطر المرتبطة بتبعات الأزمة وحالة الركود التي عرفها الاقتصاد العالمي، وخاصة منطقة الأورو خلال السنوات الأخيرة.

لقد سجل الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 5.1% خلال الفصل الثاني من سنة 2013 مقابل 2.7% خلال نفس الفترة من السنة الماضية، بفعل المردود الجيد للموسم الفلاحي وتحسن أداء القطاعات الصناعية المرتبطة بالمهن الجديدة للمغرب وتسجيل مساهمة إيجابية للمبادلات التجارية في النمو الاقتصادي، فضلا عن مستويات شبه مستقرة للبطالة.

هذا في ظل بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي المتوقع أن ينتقل نموه من 2.9% سنة 2013 إلى 3.6% سنة 2014، إضافة لتقدم طفيف متوقع بالنسبة لمنطقة الأورو من 0.4% السنة الماضية إلى 1 % من المتوقع بالنسبة للسنة المقبلة، وبالنسبة لنمو المبادلات التجارية من 2.9 % السنة الماضية إلى 4.9% السنة المقبلة.

ورغم صورة التحسن المتواضع الذي عرفته بعض المؤشرات الاقتصادية، وكذا الانتعاش الذي يتبدى في آفاق الاقتصاد العالمي واقتصاديات منطقة الأورو على وجه التحديد، فإن الظرفية العالمية تبقى موسومة بالهشاشة ولم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار كما أن الوضع الذي يعيشه الاقتصاد الوطني مازال عرضة لمخاطر جلية، تتمثل أساسا في تفاقم عجز الميزانية، وبالتالي ارتفاع حجم المديونية، والذي بالرغم من أنه يساهم في الاستقرار النسبي لاحتياطي بلادنا من العملة الصعبة، فإنه يؤثر من جهة على ثقة المؤسسات والأسواق المالية الدولية في بلادنا، ومن جهة أخرى على تمويل الاقتصاد ويساهم بالتالي في الحد من الاستثمار وخلق فرق الشغل.

وبقدر إيماننا بالمؤهلات الكامنة في اقتصادنا وفي طاقاتنا المقاولاتية والإنتاجية وفي قدرتنا على تفعيل شراكاتنا، وبقدر ما نحن عازمون على اعتماد الخيارات المناسبة من أجل التمكن من المبادرة، وفق تصور متكامل ينبني على الواقعية في صياغة أهدافه، ويجعل من استعادة الثقة في اقتصادنا وماليتنا مرتكزا لبرامجه وسياساته، ويصبو إلى إحياء الأمل في مغرب الغد، مغرب متقدم ومزدهر يضمن فرص العيش الكريم للجميع.

وينبني هذا التصور الذي سيؤطر السياسات العمومية طيلة السنوات الثلاث المقبلة على بلورة مجموع تدابير وإجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2014 من خلال أربعة أعمدة على النحو التالي:

- **العماد الأول**: إطلاق دينامية النمو عبر استثمار ودعم القدرة الإنتاجية للنسيج الإنتاجي الوطني وتحسين جودته، مع التركيز على تكريس التموقع الاستراتيجي للمغرب جهويا وقاريا؛

- **العماد الثاني:** مصاحبة هذه الدينامية بخطوات متوازنة في اتجاه اعتماد الإصلاحات الأساسية المرتبطة بمنظومة الدعم والإصلاح الجبائي وأنظمة التقاعد، مع الحرص على معادلة محكمة، تكون فيها المزاوجة بين معالجة اختلال التوازنات المالية وبين الحرص على ألا تتم هذه الإصلاحات على حساب فئات المجتمع الأكثر عرضة للصعوبات المادية والاجتماعية أو الفئات الوسطى أو مناخ الفعل المقاولاتي؛

– **العماد الثالث:** التوجيه المنسجم للسياسات الاجتماعية والعمل على تكاملها، خاصة ما يرتبط بتوجيه الاقتصاد الاجتماعي والمقاولة الصغيرة جدا وتأطير الاقتصاد غير المهيكل وفق منظور لتوسيع إمكانيات الاندماج والمساهمة في إنتاج الثروة وتقوية ميكانيزمات التشغيل ومحاربة التهميش والهشاشة، فضلا عن مواصلة السياسة الإرادية تجاه العالم القروي والمناطق الجبلية؛

– **العماد الرابع:** تسريع عملية البناء التشريعي والمؤسساتي، من خلال تنزيل الدستور، مع إعادة النظر في البرمجة وفي ترتيب النصوص التشريعية واحترام الأولويات كما سطرها جلالة الملك، نصره الله، في خطابه الأخير أثناء افتتاح السنة التشريعية الحالية، ووفق ما تقتضيه الاختيارات الديمقراطية وفعالية ومصداقية السياسات العمومية.

وسيكون من شأن تفعيل هذه الأعمدة من خلال مشروع قانون المالية الحالي، تحقيق نسبة نمو في حدود 4.2% سنة 2014 على أساس محصول زراعي متوسط وتقليص عجز الميزانية إلى 4.9% من الناتج الداخلي الخام.

السيدات والسادة المحترمون،

وفق هذا التصور الذي عرضت أعمدته الأربعة على حضراتكم، تعتزم الحكومة بعث وترسيخ الثقة الشاملة في الاقتصاد الوطني لدى كافة الفاعلين، مستثمرين ومنتجين، مؤسسات وأفراد، وطنيين وأجانب، قطاعا عاما أو قطاعا خاصا.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تسريع استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتفعيل الاستثمار الوطني، ستعمل الحكومة على ضمان دور محوري للدولة، كشريك بدل مجرد مشجع، وذلك عبر ابتداع الآليات المناسبة لتحقيق الاستثمارات التشاركية التي تكون فيها الدولة بمثابة المشارك المحفز الباعث على الثقة والانفتاح للمستقبل.

وعليه، سيتم رفع الاستثمار العمومي بحوالي 6 ملايير درهم ليبلغ 186 مليار درهم مقابل 180 مليار درهم سنة 2013، وذلك وفق منظور ينبني على نسج شراكات مع الفاعلين الدوليين، ويجعل منه رافعة لاستقطاب التمويلات الأجنبية الموجهة لاستكمال سياسة الأوراش التنموية الكبرى، من طرق سيارة وسريعة وموانئ وسكك حديدية ومطارات وسدود ومركبات الطاقة الشمسية والريحية ومشاريع التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير الاستراتيجيات القطاعية خاصة ذات القيمة المضافة العالية.

ويبقى الهدف من وراء تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة، الرفع من المردودية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات العمومية وتحسين وقعها على حياة المواطنين وميزان الأداءات.

غير أن هذا الجانب لابد أن يتعزز بإعادة التموقع الاستراتيجي للمغرب على المستوى الإقليمي والقاري، وفي العلاقة بين هذين البعدين والبعد العالمي.

إن ضمان الانسجام بين الموقع الجغرافي الطبيعي وبين الفعل الإرادي، هو المدخل كي يتحول المغرب إلى ممر حاسم لدينامية العلاقات المستقبلية بالمنطقة، الشيء الذي يؤهله للعب دور اقتصادي ومالي من خلال نهج دبلوماسية اقتصادية قوية ومن خلال الفعل المندمج على كافة الأصعدة.

إن التحولات الجيوسياسية لمحيطنا الجهوي في العلاقة مع انبثاق جغرافية سياسية جديدة على المستوى العالمي، معلنة تشكل نظام عالمي جديد، تضع بين يدي المغرب فرصا كبرى لاحتلال موقع مركزي في الجهة، سواء كفاعل وسيط في العلاقات "شمال–جنوب"، أو كقاطرة في العلاقات "جنوب-جنوب"، مستفيدا في ذلك من الاستقرار الذي تعيشه بلادنا ومن الإمكانيات التي تتيحها، ومن شأن التموقع وفق نظرة تدمج الأهداف الآنية بالأبعاد الاستراتيجية أن تفتح لبلادنا منافذ اقتصادية ومالية جديدة تنضاف لنظيرتها التقليدية.

وهكذا، ستعمل الحكومة على تنويع وتقوية العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين لبلادنا والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها عمقنا الإفريقي ووضعنا المتقدم مع الاتحاد الأوربي وبعدنا المغاربي والعربي.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحكومة التزامها بمواصلة تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتكثيف الجهود المبذولة على المستوى الثنائي لتطوير الفرص المتاحة في مجال المبادلات التجارية واستثمارات الصناديق السيادية والفاعلين الخواص بكيفية مباشرة أو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن الحكومة عازمة على توطيد أسس التعاون "جنوب-جنوب"، خاصة من خلال تشجيع الاستثمارات والصادرات الموجهة إلى البلدان الإفريقية التي تعرف بلدانها نموا مضطردا في السنوات الأخيرة، فضلا عن توطيد أكثر للشراكة مع الاتحاد الأوربي في إطار الوضع المتقدم.

ومن جهة ثانية، ستعمل الحكومة على تيسير شروط الاستثمار وفق سياسة إرادية تقوم على وضع معايير مضبوطة وشفافة للولوج إلى العقار، وتبسيط المساطر، خاصة ما تعلق منها بتفعيل نظام إنشاء المقاولات بطريقة الكترونية وكذا النظام المشترك لأداء الضرائب والرسوم وأجرأة مضامين المرسوم الجديد للصفقات، هذا بالموازاة مع مواكبة إنجاز المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار لجان الاستثمار الوطنية والجهوية، مع الحرص على تيسير الاستثمارات العالقة وإيجاد الحلول المناسبة للعوائق التي تعترضها.

كما ستحرص الحكومة على ضمان شروط نجاح الإصلاحات ذات الصلة بمناخ الأعمال، خاصة إصلاح منظومة العدالة وأداء الإدارة العمومية.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،
السيد وزير الدولة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

مما لا شك فيه، أن سعي الحكومة لتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية منها بالخصوص، ينبثق من حرصها على جعلها قاطرة لتطوير النسيج الإنتاجي الوطني والرفع من تنافسيته، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ولدينا في الاستثمارات الكبرى التي قامت بها كل من شركتي " رونو" و" بومباردييي " خير نموذج، خصوصا وأن هذه الاستثمارات كانت محورا لتطوير المناولة والاندماج الصناعيين ونقل التكنولوجيا والتكوين، ما أكد صواب هذا الاختيار في مسار توطيد أسس نمو اقتصادي قوي.

من جهة أخرى، يتجسد اهتمام الحكومة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال اقتراح مجموعة من التدابير في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2014، تتعلق بإصلاحات ضريبية تهدف إلى تحسين سيولة هذه المقاولات ودعم تنافسيتها.

كما ستعمل الحكومة على تقديم الدعم الضروري لتخويل المقاولات الصغرى والمتوسطة (حصة 20% من الصفقات العمومية المنصوص عليها في المرسوم الجديد)، موازاة مع تسريع آجال الأداء واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى اعتماد الميكانيزمات الضرورية لتسهيل ولوجها للتمويل من خلال تطوير آليات الضمان، وعلى رأسها صندوق رأسمال المخاطر الموجه للشركات المبتدئة.

نفس التوجه، يعكسه عمل الحكومة ضمن مشروع قانون المالية على مواصلة تفعيل الآليات الرامية لتشجيع الابتكار والبحث عبر برنامجي " انطلاق" و"تطوير"، فضلا عن دعم برامج "امتياز" و" مساندة" و"إنماء" الرامية لمواكبة المقاولات التي تتوفر على إمكانات ذاتية للتطور.

كما ستعمل الحكومة على تقليص تكاليف الإنتاج المتعلقة بأنشطة النقل والتلفيف والتخزين، من خلال مواصلة أجرأة الإستراتيجية اللوجستيكية من أجل تحقيق أهداف عقد البرنامج 2010-2015، والمتمثلة أساسا في تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستيكية بالقرب من أهم أحواض الاستهلاك ومناطق الإنتاج والنقاط الرئيسية للمبادلات والبنيات التحتية الكبرى في ميدان النقل.

وبالموازاة مع تحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية في اتجاه تحسين تنافسيتها، ستعمل الحكومة على الرفع من قدراتها التصديرية، من خلال مواصلة تطوير البرامج الرامية لدعم المقاولات المصدرة، وخاصة البرنامج الخاص بعقود تنمية الصادرات، فضلا عن تطوير آليات لضمان التمويل وعلى رأسها "ضمان التصدير" لدعم مالية الشركات المصدرة، و"ضمان أسواق التصدير" لتقوية الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية.

نفس الاهتمام سيحظى به الرفع من القدرة الاستقطابية لأنشطتنا الخدماتية وتطويرها، خاصة عبر مواصلة تحقيق أهداف "رؤية 2020 للسياحة" وتطوير الأنشطة ذات الصلة.

السيدات والسادة المحترمون،

يتجسد العماد الثاني للسياسة الحكومية في مصاحبة دينامية النمو التي نعتزم إطلاقها عبر التدابير التي استعرضناها على حضراتكم، بخطوات متوازنة في اتجاه اعتماد الإصلاحات الأساسية المرتبطة بمنظومة الدعم والإصلاح الجبائي وأنظمة التقاعد، على أن تتم العودة التدريجية إلى مستوى توازنات مالية مقبولة في ظرف السنوات الثلاثة المقبلة إن شاء الله.

كما ستعمل الحكومة على المباشرة العملية لهذه الإصلاحات وفق منطق التدرج على أرضية التشارك والحوار الذي يدمج مختلف الفاعلين ويغتني بمختلف الآراء.

وفي هذا الإطار، ستسهر الحكومة على التفعيل التدريجي والتشاركي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، من خلال العمل على توسيع الوعاء الضريبي وعقلنة الإعفاءات الضريبية واعتماد إصلاح شامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة وتوطيد آليات الشراكة والمصالحة بين المواطن والإدارة الضريبية.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، وتفعيلا لخلاصات هذه المناظرة، سيتم العمل تدريجيا ابتداء من السنة المقبلة على حذف الاستثناء الضريبي بالنسبة للمستثمرين الفلاحين الكبار، مع مواصلة تمتيع صغار الفلاحين ومتوسطي الفلاحين بهذا الاستثناء.

كما سيتم العمل على مباشرة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، خاصة فيما يتعلق بالتوسيع الأمثل للوعاء وإلغاء الإعفاءات التي لم تعد مبررة، والإقرار التدريجي لسعرين للضريبة على القيمة المضافة(10% و20%) وإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم.

كما يشكل إصلاح نظام المقاصة أولوية بالنسبة للحكومة، بالنظر لتأثيره المتنامي على توازنات المالية العمومية. ويرتكز هذا الإصلاح على الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين في حدود الغلاف المحدد بقانون المالية، بالموازاة مع تفعيل نظام المقايسة النسبي لأسعار بعض المواد المدعمة واعتماد نظام للتغطية ضد تقلبات الأسعار؛ هذا، فضلا عن تفعيل مجموعة من الإجراءات المصاحبة للحد من الآثار المحتملة لتفعيل هذا النظام، خصوصا على قطاع النقل، بالإضافة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لدعم واستهداف الفئات المعوزة.

كما أن الحكومة عازمة على معالجة الاختلالات التي تعرفها أنظمة التقاعد، لضمان ديمومتها وتوفير حد أدنى معقول من المعاش يؤمن مستوى عيش كريم للمواطنين، حيث سيتم العمل في مرحلة أولى، وبتوافق مع مختلف الشركاء، على اتخاذ القرارات الكفيلة بأجرأة الإصلاح في شقه المقياسي، على أساس تفعيل التصور الشمولي الخاص به في مرحلة ثانية.

السيدات والسادة المحترمون،

إن حرص الحكومة على إطلاق دينامية النمو ومباشرة الإصلاحات الهيكلية الأساسية، نابع من إيمانها أن الاستعادة التدريجية للتوازنات الكبرى يجب أن تتم من داخل دينامية انتعاش شامل وليس من خلال عمليات تقنية تعتمد التقشف والتشدد في السياسة المالية وتفعيل الإجراءات الحمائية، وذلك حماية للمجتمع ولفئاته ذات المؤهلات المعيشية المحدودة على وجه الخصوص، وضمانا لمناخ منفتح على الاستثمار وعلى تيسير المبادرة.

ويندرج هذا التوجه في إطار تصور استراتيجي يرمي للحد من تأثيرات تقلبات الوضع الاقتصادي الدولي وكذا أسعار المواد الأولية والنفطية على التوازنات المالية والخارجية لبلادنا.

ويرتكز هذا التصور، من جهة، على تعزيز الأمن الغذائي والطاقي لبلادنا من خلال تثمين "مخطط المغرب الأخضر" وتطوير الطاقات المتجددة وتفعيل "الميثاق الوطني للبيئة"، باعتبارها من أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى على تحسين حكامة المالية العمومية.

فالبنسبة لتحسين حكامة المالية العمومية، سيشكل مشروع قانون المالية لسنة 2014 منطلقا تجريبيا لتفعيل التوجهات الكبرى لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية في سياق الاستعداد القبلي لتطبيقه وتعميمه عند صدور هذا القانون.

كما سيتم العمل على تحسين حكامة المنشآت والمؤسسات العمومية وتقوية فعالية مراقبتها من طرف الدولة، من خلال إصلاح نظام المراقبة المالية للدولة على هذه المؤسسات ووضع نظام للتعاقد معها على أساس برامج متعددة السنوات، بالإضافة إلى تفعيل الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن هذه الجوانب، باتساع مجالاتها وتشعب إجراءاتها، وفضلا عن دورها الاقتصادي الأساسي، ستكون، في ظل الظروف التي نعيشها اليوم، ركيزة أساسية لإعادة التوازن للمالية العمومية وتحصينها من المخاطر المحدقة بها في أفق السنوات الثلاث المقبلة.

السيدان الرئيسان،
السيد رئيس الحكومة،
السيد وزير الدولة،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

العماد الثالث للسياسة الحكومية، التي يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2014 منطلقا لتفعيلها، يتعلق بالتوجيه المنسجم للسياسات الاجتماعية والعمل على تكاملها، خاصة ما يرتبط بتوجيه الاقتصاد الاجتماعي والمقاولة الصغيرة جدا وتأطير الاقتصاد غير المهيكل وفق منظور لتوسيع إمكانية الاندماج والمساهمة في إنتاج الثروة وتقوية ميكانيزمات التشغيل ومحاربة التهميش والهشاشة، فضلا عن مواصلة السياسة الإرادية تجاه العالم القروي والمناطق الجبلية.

ووفق هذا المنظور، ستعمل الحكومة على وضع أسس اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال ومنظم، قادر على لعب دوره كاملا في مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وفق مقاربة شمولية، يقينا منا أن الاقتصاد الاجتماعي أصبح يلعب دورا محوريا في التشغيل، وفي توفير الدخل، وفي تثمين المنتوج المحلي والمؤهلات المختلفة باختلاف المناطق.

وسيكون التوجيه المنسجم والنظرة التكاملية لمختلف مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ولمختلف المتدخلين فيه، المنطلق الذي ستؤسس الحكومة من خلاله لتحديث وتنظيم هذا المجال.

وإذا كان الاقتصاد الاجتماعي أحد ركائز النشاط المدر للدخل، فإنه - إلى جانب آليات أخرى - سيكون أحد روافد التشغيل، خصوصا بالعالم القروي،إضافة لآليات أخرى متنوعة.

إن التشغيل يعتبر مركزيا في الاختيارات التي قام عليها مشروع قانون المالية، لذلك فإن وضع استراتيجية لمواكبة ودعم المقاولات الصغيرة جدا من خلال وضع نظام ضريبي ملائم، وتطوير خدمات بنكية موجهة لهذه الفئة من المقاولات، بالموازاة مع توفير نظام تغطية اجتماعية يستجيب لمتطلباتها، يندرج في إطار توفير شروط أفضل لتحريك عجلة التشغيل.

كما أن الحكومة عاقدة العزم على الرفع من محتوى التشغيل في النمو، وجعله هدفا أفقيا لكل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش المهيكلة المفتوحة، موازاة مع الرفع من قابلية الشباب للتشغيل، وتأهيله لمواكبة المهن الجديدة للمغرب عبر تأهيل النظام التعليمي بكل أسلاكه، ودعم التكوين المهني، فضلا عن وضع نظام "المقاول الذاتي" الذي سيستفيد من تدابير تحفيزية ضريبية واجتماعية جديدة، وإعطاء دينامية جديدة للبرامج الموجهة لدعم التشغيل والتي من المتوقع أن تمكن من إدماج وتأهيل على التوالي 55 ألف و18 ألف باحث عن الشغل وإحداث حوالي 500 مقاولة جديدة.

كما ستنكب الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين المواطنين من الولوج للخدمات الصحية، عبر تسريع تعميم برنامج المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وتوسيع نظام التغطية الصحية ليشمل الأشخاص المزاولين لمهن حرة ومواصلة تطوير العلاجات الاستشفائية بالمستعجلات.

نفس الاهتمام، ستوليه الحكومة لتوفير الشروط اللازمة لتأمين السكن اللائق للمواطنين، عبر تطوير آليات تمويل السكن وتسريع وتيرة برامج القضاء على مدن الصفيح والمباني الآيلة للسقوط.

كما يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2014 إلى إيلاء عناية خاصة لدعم الفئات المعوزة وبالتحديد بالعالم القروي والمناطق الجبلية، عبر التركيز على ضمان تكامل وتنسيق تدخلات القطاعات الوزارية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بغية جعلها - وفقا للإرادة الملكية السامية - مبادرة مفتوحة على كل الأوراش التنموية لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية، من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، كما جاء في خطاب جلالة الملك، حفظه الله، بمناسبة عيد العرش الأخير، سيحظى المجال الثقافي باهتمام خاص من طرف الحكومة عبر العمل على تثمين التنوع اللغوي والثقافي وتشجيع كل أصناف التعبير الإبداعي والحفاظ على الذاكرة الوطنية والتراث الثقافي، فضلا عن تقريب الخدمة الثقافية من المواطن من خلال تعزيز البنية التحتية.

كما تضع الحكومة في صلب اهتماماتها الاعتناء بالشباب من خلال توسيع وتحسين جودة المخيمات الصيفية ومواصلة بناء وتجهيز دور الشباب وتطوير شبكة المراكز الرياضية للقرب.

كما سيحظى مغاربة العالم، باهتمام خاص من خلال تكثيف المواكبة الاجتماعية في بلدان الإقامة وتعزيز مشاعر الانتماء للوطن عن طريق إنشاء المراكز الثقافية وتعزيز آليات التواصل.

ولتمويل السياسات الاجتماعية، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2014 تخصيص ما مجموعه 133 مليار درهم، أي ما يناهز53,5% من مجموع تحملات الميزانية العامة دون احتساب النفقات المتعلقة بخدمات الدين.

السيدات والسادة المحترمون،

يرتبط العماد الرابع لسياسة الحكومة بتسريع عملية البناء التشريعي والمؤسساتي لبلادنا، من خلال تنزيل الدستور ومن خلال تأطير التنمية الجهوية واللاتمركز الإداري ومجمل الجوانب المؤسساتية والتشريعية.

إن استكمال البناء المؤسساتي والتشريعي يعتبر أساسيا لتنظيم الفعل المجتمعي، ولضمان المشاركة الجماعية في الاقتراب من الشأن العام من مختلف المواقع، كترجمة للتعددية التي يتسم بها المجتمع على كافة الأصعدة، وكآلية للاستثمار الأمثل لهذه التعددية في إطار تصليب التجربة الديمقراطية وتجذير دولة القانون ودولة المؤسسات.

فحينما اعتمد المغرب الدستور الجديد، كان في العمق يجيب بطريقته الخاصة على دينامية تطور الدول والمجتمعات في المنطقة. هذه الإجابة بإمكانها تأهيل المغرب للتفاعل مع المحيط من موقع مركزي مريح بما يخدم مصالحه الآنية والاستراتيجية، ولكن قبل ذلك، سيساهم إنجاز البناء المؤسساتي في التصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية، بحكم أن المؤسسات المتطورة توفر آلية لفعل أكثر تحررا وقدرة على الإندماج والإبداع.

وسعيا وراء ذلك، ستتم مواصلة تنزيل مقتضيات الدستور من خلال القوانين التنظيمية وتثبيت المجالس وهيئات الحكامة، تعزيزا لدولة الحق والقانون والمؤسسات، مع إعادة النظر في البرمجة وفي ترتيب النصوص التشريعية واحترام الأولويات التي سطرها الملك حفظه الله، في خطابه الأخير أثناء افتتاح السنة التشريعية الحالية.

وتجدر الإشارة هنا، أن هذا الورش الدستوري المستمر سيتطلب من الجميع، أغلبية ومعارضة، الانصهار في دائرة التوافق، وبالتالي علينا أن نوجد الآليات المناسبة لتنظيم عملية تنزيل الدستور بما تحتاج من وتيرة متسارعة، ولكن كذلك من ضمان لجودة المنتوج التشريعي كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة في خطاب افتتاح السنة التشريعية.

وستعمل الحكومة كذلك، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطابي العرش وافتتاح السنة التشريعية الحالية، على توفير الأرضية المناسبة لتفعيل النموذج التنموي الجهوي، من خلال وضع الإطار القانوني للجهة وإعداد ميثاق اللاتمركز الإداري كمنطلق لإصلاح وإعادة تنظيم هياكل الإدارة مركزيا وترابيا وضمان مزيد من التنسيق والنجاعة والقرب على مستوى تنفيذ السياسات العمومية، وتحسين وقعها بشكل ملموس على مستوى عيش المواطنين.

أيها السيدات والسادة المحترمون،

تلك هي الأعمدة الأربعة التي حكمت إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 وستحكم عملنا في المجالات التنموية والاقتصادية والمالية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

إننا أمام تصور يتداخل فيه الاقتصادي بالمالي بالاجتماعي بالمؤسساتي والمجتمعي، مع ما يستدعيه من إصلاحات ومن توافقات ومن سعي لتثبيت الاستقرار وانتهاج سبل الحوار الدائم والتشاور الفعال مع كافة المتدخلين والهيئات المهنية والنقابية ومختلف التمثيليات المجتمعية.

تصور يجسد رؤية تعتمد الواقعية دون مغالاة، وتراهن على الثقة، وتنشد الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع بدل الحس الذاتي المشتت، وتتسلح بالوعي العميق بتحولات المحيط، وتعض بالنواجذ على مكتسبات المغرب.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014 يندرج ضمن هذه القيم، ويعمل على تفعيلها باعتباره مشروعا واقعيا يلتزم بالقدرات الموضوعية ويسعى للإبداع في إطارها، وهو مشروع للثقة لأنه يتوجه لكل الفاعلين بالتزام الفعالية والمواكبة والدعم، وهو مشروع الأمل لأنه يسعى لتعبيد طريق مغرب الغد، مغرب الشباب، مغرب الفرص للجميع في إطار الحق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وسيكون أمامنا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، أن نعمل على تبويء الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية موقع الأولوية في اهتماماتنا، وفي نقاشاتنا.

لقد دأبنا، كنخبة سياسية وطنية، على مركزة النقاش السياسي في فضاءاتنا العامة، وهو أمر بالغ الإيجابية للتطور الديمقراطي، ولقد آن الأوان ليأخذ الهم الاقتصادي نفس الحجم من الاهتمام ومن تكاثف الجهود.

شكرا على حسن إصغائكم، وسأبقى وزميلي الوزير المنتدب رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا في عملنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد كريم غلاب، رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الوزير على تقديمكم.

فأذكر بأنه لجنة المالية بمجلس النواب ستعقد الآن اجتماعا لتمكين السيد الوزير أو السادة الوزراء من تقديم عروض تكميلية.

شكرا لمساهمتكم، **ورفعت الجلسة.**